

## قانون رقم ٧٥ لسنة ٢٠٠٩

بريط موازنة الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية  
للسنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩

باسم الشعب  
رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :  
(المادة الأولى)

قدر جملة موازنة الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية  
للسنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩ بمبلغ ٦٨١٥٤٥٠٠٠ جنيه (فقط وقده ستة مليارات  
وثمانمائة وخمسة عشر مليوناً وخمسة وأربعون ألف جنيه) .

(المادة الثانية)

قدر الاستخدامات الجارية للسنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩ بمبلغ ٤٤٩٩٥٠٠٠ جنيه  
(فقط وقده أربعمائة وتسعه وأربعون مليوناً وتسعمائة وخمسة آلاف جنيه) موزعة كالتالى :  
- أجور بمبلغ ٤١٠٠٠٠٠ جنيه .  
- نفقات جارية وتحويلات جارية بمبلغ ٤٠٨٩٥٠٠٠ جنيه .

(المادة الثالثة)

قدر الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية للسنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩  
بمبلغ ٤٥٠٠٠٠٠ جنيه (فقط وقده أربعمائة وخمسون مليون جنيه) .  
(المادة الرابعة)

قدر فائض العمليات الجارية للسنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩ بمبلغ ٩٥٠٠٠ جنيه  
(فقط وقده خمسة وتسعون ألف جنيه) كله فائض مرحل يخص الحساب الاستشاري .  
(المادة الخامسة)

قدر الاستخدامات الرأسمالية للسنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩ بمبلغ ٦٣٦٥٤٥٠٠٠ جنيه  
(فقط وقده ستة مليارات وثلاثمائة وخمسة وستون مليوناً وخمسة وأربعون ألف جنيه) ،  
موزعة كالتالى :

- استخدامات استثمارية بمبلغ ٨٧٠٠٠٠٠ جنيه .  
- تحويلات رأسمالية بمبلغ ٦٢٧٨٤٥٠٠٠ جنيه .

(المادة السادسة)

قدر الإيرادات الرأسمالية للسنة المالية ٢٠١٠/٢٠١١م بمبلغ ٤٥٠٠٠٦٣٥٠٤٥ جنيه (فقط وقدره ستة مليارات وثلاثمائة وخمسة وستون مليوناً وخمسة وأربعين ألف جنيه)، كلها إيرادات رأسمالية متنوعة.

(المادة السابعة)

تعتبر أحكام التأشيرات العامة للهيئات الاقتصادية الملحقة بهذا القانون جزءاً لا يتجزأ منه وتسري على هذه الهيئة بما لا يتعارض مع قانون إنشائها.

(المادة الثامنة)

تلزم الهيئة ببراعاة عدم الصرف على المشروعات المدرجة بالاستخدامات الاستثمارية إلا في حضور التنظيم الذي يضعه بنك الاستثمار القومي.

(المادة التاسعة)

لا يجوز للهيئة السحب على المكتشوف من البنك المركزي المصري والبنوك الأخرى إلا بموافقة رئيس مجلس الوزراء، بعد عرضه على وزير المالية.

(المادة العاشرة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية، ويعمل به اعتباراً من أول يوليو ٢٠٠٩ يبصم هذا القانون بخاتم الدولة وسفنذ كقانون من قوانينها.

صدر برئاسة الجمهورية في ٢ جمادى الآخرة سنة ١٤٣٠ هـ

(الموافق ٢٦ مايو سنة ٢٠٠٩ م).

حسني مبارك

**مُتَّهِمٌ** بِمُؤْرِخَةِ الْمُهَاجَرَةِ وَالْمُهَاجَرَةِ إِلَيْهِ

\* منها نيلان ٥٤ ألف بجنبه ينبع المساب الاستشاري يخرج إلدار واستخدام ويصرف منه ويفتح القواعد مجلس الإدارة